وقت العمل غير مدفوع الأجر

أحمد حسن

يظهر كل شئ فى المجتمع الرأسمالي وكأنه منظم تنظيم منطقي وعادل، فالرأسمالي أتى بنقوده ، واشترى الأرض والماكينات من تلك النقود، ثم اشترى منها أيضاً المواد الخام التى سيتم تصنيعها، وبعد ذلك أحضر العمال وكلفهم بعمل محدد، وكل من يعمل يأخذ أجر عن هذا العمل، وإن قام بعمل يزيد عن المدة المحددة أخذ أجراً إضافياً عن هذا العمل، وإذا زاد الإنتاج عن المتوقع أعطى مكافأة إنتاج، وحتى لو لم يتمكن من بيع بضاعته فهو ملزم بإعطاء العمال أجورهم، وإذا أفلس بمفرده، فهو يخسر ماله والعمال يتوقفون فقط عن الاستمرار فى العمل لديه، وإذا ادخل ماكينة جديدة فمن "المنطقي" أن "يستغنى" عن بعض العمال الذين لم يعد لهم عمل (فهو لن يدفع لهم بدون عمل، ولم يعد هناك عمل يقومون به بعد أن حلت الأله محلهم) وعليهم إذن البحث عن عمل لدى صاحب عمل آخر.

المال إذن ملك الرأسمالى، والعامل يحصل على مقابل عمله والرأسمالي يتحمل الخسارة وحده، لذلك من حقه أن يحصل على أرباح رأسماله وهو لا يظلم العامل فقد أعطاه فعلاً مقابل هذا العمل، وكما ذكرنا كل زيادة فى "وقت العمل" يقابلها زيادة فى "الأجر" والأرباح إذن تظهر وكأنها نتيجة لرأس المال والاختراعات والبيع بسعر عالى وخطة الإنتاج والتسويق. ولا يمكن اتهام رأسمالى بالسرقة لأن المال ورثه عن أبوه، أو أقترضه من بنك، أو حتى وجده بالصدفة وهو يصيد السمك.

وعلى ذلك تبدو مقولات مثل العدالة، المساواة، الظلم مرتبطة بأسباب طبيعية أو قدرية، مثلاً هؤلاء أغنياء لأن الله يحبهم والآخرون فقراء لأن الله لا يرضى عنهم.. أو أن المساواة مستحيلة لأن الله خلق التفاوت والأرزاق والفقر والغنى . وهكذا تأتى الأمور من خارج النظام –الاجتماعى– ولا تعكس أسباب موجودة فى الواقع الحقيقى يمكن معالجتها أو تغييرها.

وأحياناً تكون أسباب أشياء مثل الظلم أو عدم المساواة.. ليس النظام الاجتماعى.. ولكن غالباً بسبب تصرفات متعسفة من صاحب العمل، كأن يتوقف عن دفع الأجر أو يخصم منه جزء كبير أو يفرض عقوبة على عامل. أما لو دفع الأجر فهو لا يستغل العامل بل يدفع له مقابل عمله.

فى الحقيقة كل تلك المقولات والعمليات صممت خصيصاً لتخفى الاستغلال الذى يحدث من طبقة الملاك لطبقة العمال فى داخل عملية العمل، إنها ستار يختفى وراءه واقع أن الرأسمالية تنمو على حساب العمال ومن خلال سرقة العمال فقط لا غير، كيف تحدث تلك السرقة (القانونية جداً والشرعية جداً) وهل زيادة الأجور مثلاً أو زيادة مشاركة العمال فى الإدارة أو أى عمل اصلاحى أخر يمكنه منعها، وهل كل رأسمالى لص أو أن هناك رأسماليون طيبون يعطون العمال حقوقهم فعلاً؟ وهل كل عامل مسروق أو أن العمال الذين يتصدون لصاحب العمل يحصلون على حقوقهم "كاملة" ولا تتم سرقتهم، وهل مشروعات "الدولة" يحدث فيها أيضاً "سرقة" العمال، ومن المستفيد من مشروعات الدولة؟.

سنحاول فى تلك الورقة أن نبين كيف يتم استغلال العمال وكيف تحدث تلك "السرقة.. القانوني" من خلال العمليات الاقتصادية وكيف أن "وقت العمل غير المدفوع الأجر" هو مصدر كل "زيادة" فى ثروة الرأسمالى. وأن كل ثروة هى عمل خلقه العمال. وأن كل "ربح " يضاف إلى خزانة الرأسمالى (صاحب العمل) هو "سرقة" ولكنها سرقة لا تظهر ببساطة وأيضاً تحميها "القوانين" التى يتفنن واضعوها فى التمويه وجعلها شيئاً شرعياً تماماً.

مفهوم الثروة:

يجب أن نفرق بين معنيين للثروة، الثروة الطبيعية، والثروة الاجتماعية.

إن الطبيعية هى مصدر كل الثروات ، المواد الخام، الزراعة الأرض والماء والهواء.

والأشياء الموجودة فى الطبيعة هى التى يتم تحويلها إلى سلع عن طريق العمال. الأرض فى الصحراء لا ثمن لها، والملح فى البحر والاكسجين فى الهواء، والماء فى الأنهار، الأسماك فى الماء، الحيوانات فى الصحراء. الحديد والمعادن الأخرى فى بطون الجبال . الطبيعة إذن – وليس العمل أو الإنسان– هى المصدر الحقيقى لكل الثروات.

إذن الصياد فى صيد الأسماك، والحفارون فى الجبال لاستخراج المعادن والقائمون باستخراج وتنقية الملح من الماء، حرث الأرض ورمى البذور وحصاد الثمار، ومعالجة المعادن لجعلها جاهزة لصناعة معينة، تقطيعها وتركيبها فى أجهزة معينة، وتحلية الماء للشرب، وصيد الحيوان، وتربيته وذبحه وتجهيزه. كل هذه الأعمال التى طوعت الطبيعة تمت بإضافة عنصر بشرى إلى مواد الطبيعة، عنصر العمل الإنسانى الذر يقوم به أفراد الطبقة العاملة. أى أن كل جزء تم "تطويعه" من مواد الطبيعة يحتوى على " وقت وجهد" مجموعة من العمال ولم يعد بالتالى طبيعة "خام". هذا العمل "المبذول" ينجح فى تحويل الأشياء الطبيعية إلى أشياء قابلة للاستهلاك، أى أنه يعطيها "قيمة استعمالية" وبدون وجود تلك القيمة الاستعمالية، أى قابلية الأشياء للانتفاع بها، لا يكون لها أى قيمة اجتماعية أو أى ثمن، حيث لا يقدم أحد على شراء أشياء لا يمكن الانتفاع بها، وتلك "المنفعة" جاءت ثمرة العمل المبذول لتحويل الأشياء الموجودة فى الطبيعة إلى أشياء يمكن الانتفاع بها. نستنتج إذن أن:

الطبيعة هى المصدر الخام للثروة، ولكن الثروة الطبيعية ليس لها أى فائدة اجتماعية من الناحية الاقتصادية، وذلك لأنها إما أن يتم تحويلها من خلال العمل، أو موجودة بوفره دون بذل أى جهد أيا كان مثل الأكسجين فى الهواء أو الطاقة الشمسية أو الضوء الصادر عن الشمس والقمر.

الثروة الاجتماعية إذن هى التى تتكون من أشياء (تحتوى بالضرورة على عمل بشرى) قابلة الاستهلاك، وتقدر اقتصادياً بقدر ما بذل فيها من جهد، أو بقدر العمل المبذول فيها. ووقت العمل المقصود هنا هو المدة اللازمة لإنتاج توب نسيج مثلاً. هذه المادة لها متوسط يحدده مستوى تطور الأدوات ومتوسط الجهد البدنى للعامل، فعامل مريض أو كسول يمكن أن يعمل 8 ساعات فى توب بينما لا يحتاج سوى 6 ساعات من عامل صحته جيدة ونشيط. وكذلك عامل سريع الحركة ونشيط جداً قد ينتجه فى 5 ساعات فقط، وإذا كان يوجد آلات حديثة لغزل النسيج يغزل عليها كمية معينة (100 توب مثلاً) فى 6 ساعات ويباعون بمائة جنيه، وآلات أخرى قديمة تنتجهم فى 20 ساعة .. فإن المصنع الأخير مضطر إما أن يبيع اتوابه المائه بنفس سعر المنتج الآخر أو أن يغلق مصنعه أو أن يستخدم آلات حديثة تصنع المائة توب فى 6 ساعات فقط. هكذا يتحدد وقت العمل المطلوب (حسب درجة التطور) فى مجتمع معين لإنتاج كمية معينة من السلع، أما وقت العمل الزائد عن المطلوب اجتماعياً(مثل فرق الـ20 ساعة من الـ 6 ساعات المذكورين) ليس له أى قيمة. الآلات هنا تلعب دوراً مساعداً للعمل البشرى، أى البشر هم اللذين ينتجون، ولكنهم ينتجون بواسطة الآلات. وأصحاب العمل فى حاجة إلى أن يطوروا آلاتهم باستمرار حتى يخفضوا عدد ساعات العمل ويزيدوا من كمية الإنتاج دون حاجة إلى الزيادة فى وقت العمل(وقت العمل مدفوع الأجر، وكلما كان أطول كلما احتاج العمال لعمال أكثر لزيادة الكمية فى نفس الوقت.. إنه تخفيض لتكاليف الإنتاج). وهذا "الجهد" المبذول فى "وقت" عمل محدد هو الذى يتيح تحويل المواد الطبيعية إلى مواد قابلة للاستهلاك مثل تحويل الصوف أو القطن إلى قماش. وبالتالى يجعل لها "قيمة اقتصادية". هكذا فالطبيعة هى مصدر كل الثروات الخام، والعمل هو مصدر كل الثروات الاجتماعية.. الطبيعة تعطى مواد لا أكثر، والعمل هو الذى يحول هذه المواد إلى منافع.. إلى قيم اقتصادية... إلى أشياء مطلوبة يرغب آخرون فى شراءها.. إلى ثروة اجتماعية.

النقود ليست ثروة:

لو أن شخصاً يمشى فى صحراء قاحلة ومعه حقيبة بها مليون جنيه، ولا يوجد أى شئ فى الصحراء يمكن شراءه من المليون جنيه... فهل تكون لنقوده أى قيمه؟ ولو أن الشخص صادف شخص آخر يحمل معه رغيف خبز فمن منهما يحمل شئياً له قيمة؟! إذا كان صاحب النقود فى حاجة إلى الرغيف ورفض صاحب الرغيف أن يبيعه إلا بالمليون جنيه كاملة الن يشتريه منه؟ هل يساوى الرغيف مليون جنيه؟ وهل المليون جنيه لها أى قيمة إلا أن تشترى هذا الرغيف؟ فى مجتمع مثل مجتمعنا لا زال الرغيف بخمسة قروش فقط. لكن لو هبط إنتاج الخبز إلى ستة آلاف رغيف فقط (بينما عددنا 60 مليون) ألن نتزاحم حتى يحصل أحدنا على رغيف يدفع فيه أى مبلغ.. الن يصل سعر الرغيف إلى خمسين أو مائة جنيه؟ إذا كانت كمية النقود الموجودة فى المجتمع تصل إلى مليار جنيه وكنا نتزاحم على الستة آلاف رغيف إلا يمكن أن يصل سعر الواحد إلى عشرة آلاف جنيه؟ إذا كانت قيمة النقود تتحدد هكذا بكمية الإنتاج الموجودة فى المجتمع فلو هبط الإنتاج ستهبط قيمة النقود. والرغيف الذى كنا نشتريه بخمسة قروش سنشتريه بعشرة أو بمائة جنيه، والعكس بالعكس، لو زاد الإنتاج أربع أضعاف مثلاً بدون زيادة كمية النقود المتداولة، ستهبط أسعار السلع المنتجة إلى الربع... أو يضطر أصحاب العمل إلى حرق ثلاثة أرباع الإنتاج ليحافظوا على الأسعار من الهبوط المريع. أما لو توقف الإنتاج تماما فستكون القيمة الوحيدة للمليار جنيه أن يلعب بها الأطفال أو تستخدم كورق تواليت.

إذن النقود ليس لها قيمة محددة فى ذاتها، إنها مجرد وسيط تبادل بين بائع ومشترى، فى الأزمنة السالفة كان هذا التبادل يتم بمبادلة شئ بشئ مباشرة دون استخدام نقود، سمك بجلود، أو توابل بماشية أو توب قماش نظير كمية معينة من الفاكهة.

المزارع فى حاجة إلى قماش، والإسكافى فى حاجة إلى جلود، والنجار فى حاجة إلى لحوم وأحذية... وهكذا يحتاج كل صانع أو زارع إلى منتوج غير منتوجه، فكان يتنازل عن جزء من إنتاجه لأخر يحتاج غليه على أن يتنازل له الآخر عن جزء من إنتاجه بالمقابل. هكذا كانت تنشأ ضمن إطار الجماعة سلسلة من المبادلات العينية التى لا تحتاج إلى وسيط وهكذا لم يكن هناك أى حاجة إلى نقود لأنه لم يكن لها أى ضرورة ولم يكن لها وظيفة. يظل ذلك هو الحال فى ظل إنتاج محدود داخل جماعة بشرية صغيرة.فمثلاً صياد السمك الذى يستخدم الشبكة كان يجد دائماً من يأخذ منه كمية السمك التى يصيدها مقابل توابل أو خبز أو خيط للصيد. وبالطبع يستحيل تصور ذلك النوع من المبادلات مع ظهور سفن الصيد الضخمة أو توسع التبادل بين القبائل والمجتمعات المختلفة.

لقد تطور هذا النوع من التبادل– توسع دائرة المبادلات من جهة، ولأن الصياد لن يستطيع دائماً أن يبادل سمك بخبز لأن الخباز لا يرغب أحياناً فى السمك– هكذا كان يجب وجود شئ يرغب فيه كل الناس – فى بداية الأمر– كى يحل محل النوع القديم من التبادل، الجميع مثلاً يرغب فى اللحم أو الحليب... هكذا يمكن لصاحب الماشية أن يبيع دائماً كل ماشيته يبادل بها الجميع الذين يستخدمونها بعد ذلك فى مبادلات أخرى... ولكن إن احتاج المرء حذاء فمن الجنون أن يذبح أحد الماشية لمبادلة جزء بسيط منها بالحذاء... فإن لم يجد فوراً من يشترى باقى لحمها سيفسد هذا اللحم. فقد فتش البشر إذن عن أشياء أقل عرضه للتلف ويحتاجها الجميع.. كانت التوابل– مثل الفلفل والملح وما شابه... هى الحل، ولكن ما الحل إذا كنت أرغب فى المبادلة مع قبيلة لديها وفرة من التوابل وبالتالى لا تحتاج إلى توابل.

هكذا أخذ وسيط التبادل يتطور حتى وصل إلى المعدن– النحاس أو الفضة والذهب.

ولكن لنلاحظ أولاً أن هذا التبادل القديم– بين شئ وآخر– لم يكن يستهدف الربح، مربى الماشية كان يبادل اللبن أو الجلود أو اللحم مع الحداد والإسكافى والصياد والنجار لأنه فقط فى حاجة إلى حذاء أو مربط ماشيه أو سمك أو سكين. إنه تبادل بين أشياء نافعة بسبب قيمتها الإستعمالية فقط، وليس تبادل بين سلع بهدف الربح. كان هذا التبادل تبادل بضاعى بسيط لأننا لم نكن على أعتاب المجتمع الرأسمالى تاريخياً بعد. ومع تحول الجماعات القديمة إلى مجتمع اقطاعى بدأ ظهور أشخاص متخصصين فى لعب دور الوسيط بين البائعين والمشترين، أنهم التجار اللذين ملئوا الساحة التى كانت تزيد فى الاتساع بين من ينتجون ومن يستهلكون، ومع احتراف التجارة كان هناك حاجة إلى وسيط تبادل لا يتلف ومقبول من الجميع، هكذا ظهرت النقود لتحل تلك المعضلة، النقود المعدنية، خاصة الذهب فبالذهب يمكن شراء أى شئ من أى شخص وبيعه مرة أخرى فى أى مكان لشراء أشياء أخرى وإعادة بيعها إلى ما لا نهاية. ومع تطور وزيادة المبادلات كان من الصعب حمل كمية كبيرة من المعادن، خاصة الذهب، فقد كان من السهل الاستيلاء عليها من القراصنة، وإن كان مدموغ بخاتم معين كان يسهل صهرها واستخدامها. ومع ظهور الطباعة بدأت فكرة استخدام الورق كنقود (النقود الورقية) وتحولها إلى وسيط عام للمبادلات, أو بلغة اقتصادية (معادل عام لكل السلع) تتحقق.

النقود إذن ليست سوى وسيلة عام للتبادل ليس أكثر، وظيفتها هى أن تلعب دور الوسيط فى هذا التبادل ومحل الكميات الفعلية (5 كيلو لحم مثلاً) تحل النقود بكميتها الرمزية...(50 جنيه مثلاً) هكذا يمكن مبادلة الخمسين جنية بخمس كيلو لحم أو خمس أحذية أو قميص أو راديو. أى لو كنت أملك خمسون جنيهاً فهذا معناه أن لدى القدرة على شراء أى شئ من هذه الأشياء. النقود ليست الراديو أو اللحم أو الأحذية.. ولكنها تعادلهم فى القيمة. لذلك يمكن مبادلتهم بها، إنها (تعبير رمزى) عن هذه القيمة (اللحم أو الأحذية أو الراديو) ولكنها ليس لها أى قيمة فى ذاتها إن لم يوجد اللحم أو الأحذية... أو أشياء يمكن شراءها بها– مبادلتها بتلك الأشياء– بينما حتى لو لم يكن هناك نقود تظل لهذه الأشياء منفعتها الخاصة التى يمكن استهلاكها أو مبادلتها مقابل أشياء أخرى، أى تظل (قيمها الاستعمالية) و (قيمها التبادلية).

وإذا رجعنا لمثال الرغيف سنعلم أنه حتى قيمة الخمسون جنيهاً تتغير حسب تقلبات الظروف الاقتصادية، يمكن أن نشترى بها 5 قمصان 0مع زيادة الانتاج العروض من القمصان– أى زيادة العرض–) رغم أن القيمة الفعلية للرغيف أو القميص لم يحدث لها أى تغيير.

النقود إذن ليس فقط لا تملك قيمة فعلية فى ذاتها.. لكنها أيضاً لا تعبر عن القيمة الفعلية للأشياء. إذ لو كانت مقياس موضوعى لقيمة السلعة لظلت كمية معينة من النقود، 10 جنيهات مثلاً. تساوى كمية معينة من البضاعة (زوج أحذية مثلاً) ولظل سعر الحذاء ثابت إلى أن يحدث أى تغيير، ولكننا نلاحظ أن الحذاء يظل كما هو والسعر يتغير طوال الوقت. يصبح الحذاء ذاته ب 8 أو 15 جنيه، هذا الفارق بين السعر والقيمة يحدث بسبب تموجات السوق، زيادة العرض أو الطلب. وجود ألف مشترى ومائة حذاء فقط، أو وجود ألف حذاء ومائة مشترى.

أما لو طبعنا مليار جنيه دون وجود سلع نشتريها فليس لها أى قيمة حتى ولا قيمة رمزية... فالقيمة الفعلية (المنتجات) شئ .. والنقود.. شئ آخر تماماً.

الأحذية، أو الخبز، أو اللحوم، أو ... الخ هى الثروة الفعلية أما النقود فهى ليست ثروة وإنما مجرد تعبير رمزى عن هذه الثروة.

الفرق بين المال ... ورأس المال:

لو إفترضنا أن شخص يملك مليار جنيه، يشترى منها عربية وفيلا وحمام سباحة ويقيم حفلات سمر ويسافر للنزهة فى أى مكان. هذا الشخص ليس رأسمالى طالما أنه لا يستخدم تلك النقود فى استثمار معين بهدف زيادتها مهما كان حجم أمواله.

لكن لو كان شخص آخر يملك هذه النقود (أو حتى بضعه آلاف من الجنيهات) وفتح ورشة أو مصنع واستخدم فيه عدد من العمال انتجوا له بضاعة وباعها فى السوق ومن ثم زادت كمية نقوده ولو بضعة جنيهات، حينئذ يكون ماله قد تحول من مال إلى "رأس" مال. فرأس المال هو استثمار كمية معينة من النقود بهدف زيادتها، فمن أين تأتى هذه الزيادة طالما أن النقود لا تزيد تلقائياً وتحتاج لتوظيفها فى مشروع معين حتى تزيد، ثمة مثالين آخرين:

إن سافر شخص للعمل فى دولة عربية مثلاً وعاد ومعه 100 ألف جنيه من عمله أو حتى مليون. نحن أمام دخل مرتفع أو أجر كبير، إدخار وليس استثمار، جاء عن طريق بيع وقت وجهد شخص وليس عن طريق استخدام المال فى استثمار عمل الآخرين.

والمثال الثانى لشخص رسام أو حرفى استطاع بجهده منفرداً أن يصمم منتجاً ويبيعه بأموال ضخمة، سيكون هذا عائد عمل لا عائد رأسمال.

والآن سوف نشرح كيف يتحقق عائد رأس المال المسمى بالربح، أى كيف يأتى الرأسمالى الذى يوظف أمواله فى استثمار عمل آخرين بالزيادة فى تلك الأموال، كيف يتم إضافة جزء زائد لرأس المال ومن أين أتت تلك "القيمة المضافة" لرأس المال الأصلى الذى بدأ به.

كما رأينا من قبل لا يقوم المال بأى وظيفة أو وظيفة رمزية، تعبير شكلى عن قيم حقيقية، والمال لا ينجب مالاً، لكن استخدام العمال فى العمل هو الذى ينتج قيم يمكن أن تتحول إلى مال تظل قيمتها "الاستعمالية" موجودة، ومنفعتها قائمة.

ولأسباب تاريخية متعددة، منها اكتشاف أراضى جديدة، وإبعاد أغلب السكان عن الملكية لتكون ملكية الأشياء حكراً على أقلية حاكمة، إفقار الفلاحين وطردهم من أراضيهم. تلك الأسباب وغيرها – التى لا مجال لشرحها الآن– أدت إلى وجود أقلية من الملاك هم الطبقة الرأسمالية، وأغلبية السكان يعملون لديهم بأجر أو براتب حتى لا يموتون جوعاً، وخلق أفكار تعمل على إقناع هؤلاء المحرومين من الملكية بأن هذا الوضع (تقسيم المجتمع إلى طبقات تملك وأخرى لا تملك وتعمل) نظام طبيعى وأبدى لا يمكن ولا يجب تغييره، إن تصوير الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج، أى احتكار الأقلية الرأسمالية فى المجتمع لملكية الأرض والمصانع والموارد، كنظام طبيعى وأبدى مسألة هامة للرأسمالية حتى يعتقد باقى السكان أن هذا النظام قدر محتوم ويقبلونه.

الواقع أن الرأسمالية هى مجرد "مرحلة" فى تاريخ التطور البشرى وجد قبلها نظم اجتماعية، وسيوجد بعدها نظم اجتماعية أخرى، فالرأسمالية ليست "نهاية التاريخ" وليست جنة الجنس البشرى، بل جحيم الاستغلال الطبقى والحروب وتلويث العالم بالمخلفات وإهدار موارد الكوكب.

نحن عرفنا أن كل القيم الموجودة فى المجتمع صنعتها الطبقة العاملة ولكن احتكر الرأسماليون ملكيتها، ولذلك فالعامل مجبر بسبب هذه الظروف على العمل عند آخر بأجر معين (10جنية) لقاء عدد معين من الساعات فى اليوم، لنقل 10 ساعات،

العامل لا يملك عمله، العمل هو العملية المعقدة التى تحدث فى الورشة مثلاً، وبذلك هى مفهوم مجرد قبل حدوثه، إن ما يملكه العامل هو فعلاً قوة عمله وليس عمله، يذهب للرأسمالى كى يبيع له هذه القوة التى يسخرها الرأسمالى فى العمل على آلة معينة (لصناعة الورق مثلاً) مدة عشرة ساعات. ويحقق العامل مثلاً 10 طن من الورق على الآلة خلال العشرة ساعات.

ليكن ثمن الآلة 2000 جنية وإيجار الأرض 1000 جنية فى الشهر والمواد الخام والطاقة والنقل والضرائب وباقى تكاليف الانتاج 100 جنية فى اليوم، وإذا افترضنا أن عمر الآلة الافتراضى هو عشرين شهراً، فيكون مقابل التالف منها فى اليوم الواحد حوالى 33 جنيه تقريباً.

وبالتالى مجمل ما قدمه الرأسمالى من هالك فى الآلات وإيجار الأرض ومواد وطاقة وباقى التكاليف حوالى 166 جنيه + 10 جنيهات أجر العامل = 176 جنيهاً، وكان سعر طن الورق هو 20 جنيهاً أى أن المحصل من يوم عمل واحد هو 10 X 20=200 جنيهاً.

فإذا رددنا لصاحب العمل مجمل ما أنفقه هو 176 جنيهاً لتبقى 24 جنيهاً زائدة لم تكن فى القيم التى وضعت فى عملية الانتاج. وإذا تذكرنا أن القيمة التى تضاف للمواد هى العمل، أو بدقة قوة عمل مضافة إليها لجعلها قابلة للاستهلاك لكان علينا أن نسأل: هل قام صاحب العمل بإضافة أى جزء من قوة عمله إلى المواد المنتجة ليعتبر الأربعة وعشرون جنيهاً مقابل عمله؟ الاجابة بالطبع لا. وقد يقال أنها عائد رأس المال، ولكن النفقات التى وضعها الرأسمالى (176 جنيهاً) وقد استردها بالكامل، ورأس المال لا ينتج أى قيمة مضافة، العمل فقط هو الذى يضيف قيمة الشئ ، وصاحب العمل لم يبذل أى عمل لنقول أنه أضاف قيمة ويأخذها، لقد قدم مال فقط واسترده بالكامل.

إذا كان العامل قد أخذ 10 جنيهات عن 10 ساعات عمل أفلا يكون هو الآخر قد أخذ مقابل عمله، الإجابة هى لا. العشرون جنيهاً ليست تبرعاً من المشترى لصاحب العمل، وكذلك لم يخلقها رأس المال بل العمل.

إن الوقت الذى اشتغله العامل، أى العشرة ساعات عمل، وكل ساعة من الساعات العشرة جسدت جزء من قوة عمله أضيفت إلى القيمة التى قدمها صاحب العمل. فلو كانت العشرة ساعات فرغت قوة عمل مضافة لصاحب العمل بما قيمته فى السوق الثلاثون جنيهاً، فإن كل ساعة عمل أضاف فيها العامل قوة تساوى 3 جنيهات. فالعامل إذن أضاف من جهده الذهنى والبدنى (ومن عرقه وأعصابه وعمره) ما يساوى ثلاثون جنيهاً على حسب سعر قوة العمل المضافة إلى أطنان المواد الخام والتى حولتها إلى ورق (قيمة استعمالية) ولكنه أخذ عشرة جنيهات فقط. فإذا كانت القيمة الحقيقية لكل ساعة عمل هى ثلاث جنيهات، فقد حصل العامل إذن على مقابل ثلاث ساعات عمل وعشرون دقيقة فحسب، وباقى ساعات العمل التى تساوى ست ساعات وأربعون دقيقة لم يتقاضى عنها أى مقابل.

النتيجة إذن هى أن مصدر الربح للرأسمالى، وكل زيادة فى ثروته، مقتطعه من وقت عمل العامل، أى أن العامل يحصل فعلياً على مقابل وقت محدد من يوم العمل، وباقى يوم العمل لم يدفع عنه الرأسمالى أى أجر وهذا الوقت غير مدفوع الأجر هو "قيمة" عمل "مضافة" لثروة صاحب العمل رغم أن الذى خلقها هى "قوة العمل" العامل وليس "رأس المال".

توزيع الفائض بين القطاعات الرأسمالية:

عرفنا أن الثروة الاجتماعية هى نتاج لعمل العامل، فكل : القيم "الحقيقية" الموجودة فى مجتمع معين هى التى أضافها العمل من خلال نشاط العمال، وتبدو العلاقة فى القطاع الصناعى أو الزراعى علاقة شفافة بين من ينتج فعلاً، ومن يستحوذ على عائد الانتاج، أى بين العامل والرأسمال، ولكن ليس كل قطاعات الرأسماليين أصحاب مصانع أو مزارع، فبعضهم يعمل فى التجارة، أو فى قطاع الخدمات أو الإدارة أو الحسابات أو السياحة أو الأعمال القانونية. فهل يحصل هؤلاء العمال على عوائد دون استغلال العمال.

الواقع أن كل "القيمة الحقيقية" التى تضاف إلى ثروة الطبقة الرأسمالية هى من نتاج الطبقة العاملة ككل، والرأسمالية لأنها تفصل بين المنتج والمستهلك فهى بحاجة إلى خلق "وسيط" يقوم بتسويق ما تحققه من إنتاج، وأخر لعمل الدعاية ، وثالث لإجراء العمليات الحسابية، ورابع لتولى العمليات القانونية، وهناك من يحتكرون ملكية الأرض، أو العقارات، أو النقل إلخ...، وعلى ذلك فالفائض الذى يخلفه العامل يدخل دورة "توزيع" على القطاعات الرأسمالية المختلفة فالنقود لا تنتج نقود، والنقود التى يأخذها التاجر أو الناقل أو المحامى أو غيرهم لا تساوى أى قيمة إن لم تكن مجرد معادل لإنتاج خلقه العمل، فبدون وجود ما يعادلها من منتجات حقيقية لا قيمة لها، كل ما تحصل عليه القطاعات الرأسمالية المختلفة إنما هو "إعادة توزيع" لفائض عمل "الطبقة العاملة" بين أعضاء الطبقة الرأسمالية، فكل الرأسماليون يعيشون على هذا الفائض الذى يصنعه العمال، وكل منهم يحصل على "حصة" من هذا الفائض "بوسيلة" مختلفة، أحياناً من خلال علاقة رأسماليين ورأسماليين، وأحياناً من خلال العلاقة بين رأسماليين والسوق، وأحياناً فى علاقة مباشرة بين رأسماليين وعمال، ولكن المحصلة هى أنه إذا كان الانتاج الوطنى فى يوم عمل واحد = 100 وحدة، وكان العمال يمثلون ثلاثة أرباع السكان، والرأسماليون يساوون الربع الباقى، وكانت تكاليف المواد الأولية تساوى 20 وحدة، والعمال يحصلون على 25 وحدة، فقيمة الـ 55 وحدة الفائضة تتوزع على كل أعضاء الطبقة الرأسمالية من خلال عمليات مختلفة، كريع عقارى أو عائد تجارى أو أرباح صناعية، أو وكالات دعاية أو خدمات تسويق.. الخ. كلهم يشتركون فى التهام (عائد العمل) كلهم ينمون ثرواتهم على حساب ما يخلقه لهم العمال من قيم حقيقية. حتى أرباح البنوك وعوائدها التى يحصلون عليها من خلال "تمويل" الاستثمار هى اقتطاع لجزء من فائض العمل. تسليف من مستثمر مالى لمستثمر صناعى أو عقارى بهدف استخدام المال المسلف فى تشغيل آخرين فى عمل معين بهدف الحصول على أرباح. وعند الحصول على هذا الربح (الذى هو وقت عمل غير مدفوع الأجر) يتم توزيعه بين رأس المال المالى (على شكل فوائد) ورأس المال الصناعى على شكل أرباح صافية.

وجدير بالذكر أن الجهاز الهائل الذى يسمى الدولة، والذى يتكون من عشرات الآلاف من الموظفين والجنود، هذا الجهاز الغير منتج ليس أكثر من طفيل كبير يتغذى على جزء من الانتاج الاجتماعى دون أن يقدم عمل منتج، أى يأخذ جزء من فائض العمل القومى نظير ما يقدمه من خدمات للطبقة الحاكمة، إن المجتمع بأسره يعيش عالة على انتاج الطبقة العاملة، ولكل شريحة رأسمالية طريقة خاصة حسب دورها المحدد للحصول على (حصة) من هذا الانتاج.

كيف يتحدد الأجر:

يتميز النظام الرأسمالى بأنه نظام كل الأشياء فيه مجرد سلع، كل شئ يباع ويشترى، الفن القانون، الطعام، السكن، الدواء، التعليم، خدمات الشرطة.. الخ. والعامل ينزل إلى سوق البيع والشراء هذا لا يملك سوى قوته التى يبيعها إلى الرأسمالى الذى يرغب فى شرائها، وأسعار أى بضاعة تتحدد بنفقات إنتاجها، ونفقات إنتاج قوة العمل هى المواد الضرورية من أكل وشرب وملبس بما

يكفى لتعويض الهالك من تلك القوة ويسمح بإعادة إنتاجها ليتمكن العامل من بيعها مرة أخرى، ولا يمكن لبضاعة قوة العمل أن تباع بأقل من هذا الحد الأدنى الضرورى.

وتقاس قوة العمل بالزمن: بعدد ساعات العمل ومقدار القوة والجهد المبذول فى تلك الساعات. وقد يزيد الأجر فى قطاع عن آخر وسبب ذلك هو أن سلعة "قوة العمل" مثلها مثل أى سلعة أخرى تخضع للعرض والطلب، فزيادة الطلب على قوة العمل "السباكين" مثلاً ترفع من ثمنهم، وانخفاض الطلب على "الترزى البلدى" يجعل سعره أقل ولكن المعدل الوسطى للأجور _ رغم توترات الزيادة والنقصان– لا يمكن أن ينزل عن الحد الأدنى الذى يسمح بتجديد قوة العمل لبذلها ثانية، وتتميز بضاعة العمل عن أى بضاعة فى أنها وهى تستهلك تخلق ما يفوق نفقات إعادة إنتاجها فعلاً. فالعامل يحتاج لخمس أو عشرة جنيهات لتجديد المبذول من قوته، ولكن ما بذل من جهد خلق قيم مضافة بما يساوى ثلاثون جنيهاً ولولا ما يخلقه العامل من "إضافة" لرأس المال لما كان هناك معنى لتشغيل العمال أو استثمار رأس المال، فجوهر النظام الرأسمالى وأساس وجوده هو قيام رأس المال باستغلال العمل المأجور لخلق القيمة "المضافة" لرأس المال.

وحتى لو تبدلت النسب، فكان نصيب العامل 20 وصاحب العمل 10 (بعد خصم كل النفقات) سيكون العامل قد اشتغل لنفسه 6 ساعات و 40 دقيقة، وهى ما يتقاضى عنه مقابل (أجر)، واشتغل 3 ساعات وعشرون دقيقة لرب العمل لا يتقاضى عنها أى شئ، وهى المدة التى خلق فيها قيمة مضافة بما يعادل عشرة جنيهات، وتذهب لزيادة رأس المال وزيادة أموال الرأسماليين كلهم.

حتى لو كانت المدة التى يشتغلها لصاحب العمل ساعة واحدة فقط فستكون مدة غير مدفوعة الأجر، وستكون هى المصدر الأساسى لزيادة ثروة الرأسمالى.

الأجور:

إذا نظرنا لوضع العمال ككل فى مجتمع معين، سنكتشف أن الأجور التى يحصلون عليها لا تتجاوز تلبية الحاجات الأساسية من مأكل ومشرب وملابس وإيجار وما شابه، أى أن الأجور تنطوى فقط على ما هو ضرورى ولا تسمح لهم بوجود فائض يدخرونه– وهذا الوضع يجعل العمال فى حاجة دائمة إلى العمل عند الرأسماليين، وحتى لو زادت الأجور فى قطاع معين نتيجة لوجود رواج فى هذا القطاع وحاجته المتزايدة لعمال جدد، هذا الرواج مؤقت، ومع توافد عمال كثيرون عليه سرعان ما يتوازن العرض– مع العمال– مع الطلب– من جهة الرأسماليين– فتعود الأجور– التى هى ثمن قوة عمل العامل– إلى المعدل الوسطى للأجور فى باقى القطاعات، وحتى فى لحظة الرواج لا يستطيع العمال إلا شراء بعض السلع –كالملابس مثلاً– بدرجة أفضل قليلاً، وربما ادخار مال بسيط لمواجهة بعض الأزمات– مرض مفاجئ مثلاً أو تجهيز لزواج –ولا يتمكنون من تجاوز حاجتهم للعمل مجدداً عند الرأسمالى.

والرواج فى قطاع يساوى الهبوط فى قطاع آخر، رواج الملابس الجاهزة مثلاً يترتب عليه هبوط فى الملابس التفصيل، وهذا يعنى أن الزيادة فى أجور القطاع الأول يقابلها هبوط فى أجور القطاع الثانى، ومن ثم يظل المعدل الوسطى لأجور العمال فى المجتمع كما هو دون زيادة حقيقية، وحين يدفع جشع الرأسماليين بهم إلى زيادة أسعار البضائع يجد العمال أنفسهم مضطرين إلى النضال لزيادة أجورهم ونجاحهم فى زيادة الأجور لا يعنى تحقق زيادة حقيقية فى قدرة النقود التى يقبضونها على الشراء. فإذا كان كيلو اللحم بخمس جنيهات وارتفع إلى عشرة جنيهات، وزادت الأجور خمس جنيهات لا تكون فى قدرة العامل على الاستهلاك قد زادت بل وإنما تكون الأجور قد وصلت لنقطة توازن مع الأسعار دون حدوث زيادة (حقيقية) فى قيمة الأجور.

والعكس أيضاً. قد تستطيع الحركة العمالية فى ظروف معينة مثل وجود نقابات قوية ونشاط عمالى واسع، أن تحصل على زيادات (حقيقية) فى الأجور نتيجة لنضالهم. وفى تلك الحالة يسعى الرأسماليون لأحد ثلاث حلول حتى يعوضوا تلك الزيادة فى الأجور ويرجعونها إلى معدلها الوسطى:

إما أن يزيدوا من شدة وقوة العمل فى نفس وقت العمل، كأن يطلبوا انتاج أربع وحدات فى الساعة بدلاً من ثلاث، وبالتالى تكون قوة العمل المبذولة قد زادت دون زيادة الأجر، فإذا كانت الزيادة التى حصل عليها العمال تساوى 6 وحدات وكان وقت العمل 6 ساعات فالعمال يعيدون الـ 6 وحدات للرأسمالى بزيادة قوة وشدة العمل دون مقابل فكأنهم لم يحصلوا على أى زيادة حقيقية.

إطالة يوم العمل دون مقابل، ويتحقق نفس الأمر، أن يستعيد الرأسمالى الزيادة فى الأجر بأن يزيد من "مدة العمل" دون أن يدفع عن هذه المدة المضافة أى أجر إضافى.. أى أنه يزيد بطريقة مباشرة وقت العمل غير مدفوع الأجر.

وهو الحل الأسهل، أن ينتظر الرأسمالى قليلاً حتى تهدأ النضالات العمالية بعد أن حصلت على زيادة الأجور، ثم يرفع من جديد أسعار سلعه، فتلتهم الزيادة فى الأسعار ما تحقق من زيادة فى الأجور ويعود العمال إلى النضال مرة أخرى لتحقيق التوازن بين أجورهم وأسعار السوق.

والأمر فى القطاع المملوك للدولة أسوأ، لأن الدولة تفرض شرائح معينة من الأجور لا تتحرك، وتمارس قهراً أوسع فى مواجهة التحركات العمالية حتى تحافظ على هيبتها، ولا تقبل أن ترفع الأجور تحت ضغط التذمر العمالى، ويظل النضال مع الدولة يدور حول حواشى وملحقات الأجور (مثل البدلات والمكافأة والحوافز) دون الاقتراب من الأجر نفسه، ورغم أن قطاع الدولة يعطى بعض الضمانات للعاملين (كالأجازات، وثبات وقت العمل والحماية من الفصل التعسفى) إلا أن الاستغلال الذى يمارسه قطاع الدولة الرأسمالية أشد كثيراً من المتصور، ومع الخصخصة وبيع القطاع الدولة بدأت تلك الضمانات تتلاشى، وستضعف أكثر فأكثر حتى تختفى تماماً.

هكذا يدور النضال حول الأجور فى حلقة مفرغة، ويبدأ من نقطة يظل يدور حولها كل مرة ليعود إليها من جديد، إن النضال حول الأجر هام حتى يدافع العمال عن شروط أفضل للعمل، أو عدم تدهور الشروط الموجودة. ولكن كما رأينا تظل الرأسمالية تقيد العمال فى حدود المعدل الوسطى للأجور الذى يجعل العمال فى حاجة دائمة للعمل عند الرأسماليين، ويجعل الرأسماليين قادرين دائماً على استغلال العمال.

الميكنة= زيادة الاستغلال + البطالة:

أن تصورنا يوم عمل 8 ساعات، يحصل فيه العامل على مقابل قوة عمل من خلال 6 ساعات، ويعمل ساعتين للرأسمالى، أى أن وقت العمل الذى لا يحصل على مقابل عنه هو ساعتين فقط يأخذهم الرأسمالى كقيمة مضافة لرأسماله عن طريق استغلال العامل.

وإذا أدخل الرأسمالى ماكينة جديدة، وكان العامل ينتج 8 وحدات فى الـ 8 ساعات، ومع الماكينة زاد الإنتاج إلى 18 وحدة فى الثمانية ساعات وكانت حاجة العامل لتعويض قوة عمله تعادل مقابل 3 وحدات و3 وحدات تكاليف الانتاج فإن القيمة المضافة للرأسمالى تعادل 12 وحدة. وباستخدام الماكينة يكون وقت العمل الذى يحتاجه العامل لتعويض قوة عمله (3 وحدات)

يساوى 18/3 X 8 =X6/1 8، أى أن ساعة وثلث من الثمانية ساعات عمل هى فقط التى يقبض عنها أجراً، وحيث أن العامل يظل يعمل 8 ساعات دون نقصان فهذا يعنى أن الميكنة قد زادات من معدل الاستغلال، إذ أصبح العامل يعمل ست ساعات وثلثى الساعة بدون أجر كل يوم عمل. فالميكنة تقصر وقت العمل اللازم لتعويض عوامل الانتاج وقوة عمل العامل، ولكن الرأسمالى يستخدم الميكنة فى مضاعفة الاستغلال، لزيادة القيمة المضافة، وبدقة لزيادة مدة وقت العمل غير مدفوع الأجر. بالإضافة لذلك تطرد الميكنة جزء من قوة العمل خارج المصنع. فالعمل الذى كان يقسم بين ثلاث عمال مثلاً أصبح يقوم بع عامل واحد فقط. والاثنين الآخرين يذهبون إلى الشارع، وهذا الأثر للميكنة لا يوجد إلا فى النظام الرأسمالى، لأنه يهتم كما قلنا بالحصول على أعلى عائد بأقل تكلفة، ولا يمكن توفير تكلفة المواد الخام أو الطاقة أو إيجار الأرض، وعلى ذلك يهتم الرأسمالى ويركز فى التوفير على حساب الطبقة العاملة، توفير جزء منها ومضاعفة استغلال الذين يستمرون فى العمل.

ولأن هذا يخلق اعداد كبيرة من العاطلين اللذين ينتظرون فرصة عمل، يضطر الذى يعمل فعلاً أن يقبل أى شروط للرأسمالى لأن هناك الآلاف من الاحتياطى يتمنون الحصول على عمل بأى شروط، فالبطالة هكذا هامة جداً للرأسماليين، وتساعدهم فى فرض أسوأ شروط استغلال على العاملين.

لا يمكن تصور وجود تشغيل كامل للعمال بحيث لا توجد بطالة إذا كانت الحياة الاقتصادية تسير بالمنطق الرأسمالى، خاصة وأن هدف توفير النفقات مع زيادة الانتاج ينحو نحو الاعتماد المتزايد على الميكنة والتكنولوجيا المتطورة التى تؤدى إلى توفير المزيد من العمالة، مع زيادة معدل استغلال العاملين فعلاً. والتطوير المتسارع فى تكنولوجيا الانتاج والحاسبات الآلية (الكمبيوتر) يطرد نهائياً جيل من العاملين الذين اعتادوا لعشرات السنسن العمل على الآلات القديمة التى تحال إلى التقاعد تحت تأثير التطور التكنولوجى، ويحل محلهم عمال جدد مدربين على التكنولوجيا الحديثة. ويكون من الصعب على هؤلاء العمال القدامى إعادة التدريب بعد كل تلك السنين ومن ثم يضطروا للعمل فى أعمال تافهة لا تمت بصلة إلى خبرتهم السابقة، أو إلى التقاعد النهائى ومعانة البطالة شبه الدائمة.

هكذا فى ظل الرأسمالية يذبح (التطور) جزء من الطبقة العاملة ويزيد استغلال الأجزاء المستمرة (والمستجدين). ولذلك نجد البطالة ظاهرة فى كل دول العالم الرأسمالى تتعرض نسبتها إلى الزيادة الأمر الذى دفع بعض مفكرى الرأسمالية للقول بموت الطبقة العاملة وحلول التكنولوجيا محلها، وهو قول مغلوط لأن التكنولوجيا مهما كانت متطورة تحتاج للعمال يصنعونها وآخرين يشغلونها، أى أنها تخلق معها جيل جديد من المستغلين بالإضافة إلى القطاعات الأقل تطوراً والتى تعتمد على عمالة أكثف. وهى قطاعات هامة تعيش على محيط القطاعات التكنولوجية ويحتاجها المجتمع الرأسمالى طوال الوقت لأن تكلفة إنتاجها (المرتفعة) بالمقارنة مع القطاعات الأحدث. تقدم فرصة للقطاع الأحدث بأن يبيع منتجاته بسعر تنافسى (أقل من القطاعات التقليدية) ومن ثم يحافظ على الأسعار من الهبوط الحاد إذا دخلت التكنولوجيا الحديثة كل القطاعات. وهو تناقض ملازم للرأسمالية كنظام.

كما رأينا كل زيادة فى ثروة الرأسمالى هى مقابل عمل عامل لم يتقاضاه، إن الذى يعول الرأسماليين والمجتمع كله هم العمال الذين ينتجون كل القيم الاستهلاكية فى المجتمع، لكن الرأسمالى لا يكتفى بأن يطعمه العامل، بل يريد دائماً ما هو أكثر، يريد كل حليب الطبقة العاملة نظير أن يعطيها البرسيم، كل انتاج العامل نظير أن يترك له جزء يقتات به، أن يفنى العامل عمره كله لزيادة ثروة الرأسمالى ليموت فقيراً، إن لم يمت من الجوع أو المرض، إن وفره الرأسمالى.

وكذلك رأينا أنه لا يكفى النضال حول الأجر فقط، فمهما زاد الأجر يظل العامل ضحية استغلال، وأن الأجور تظل فى الحدود التى لا تمكن العامل من الاستغناء عن العمل عند الرأسماليين، وأنها كلما زادت إبتلعها الرأسمالى بأساليب عديدة، وأنه فى كل الأحوال لا يتجاوز تلبية الحاجات الضرورية التى تتيح للعامل أن يظل حياً لخدمة الرأسمالى.

ومن ثم فالتحرر الحقيقى للعامل من استغلال الرأسماليين يحتاج بجانب النضال الاقتصادى (حول الأجر وملحقاته أو شروط العمل) الذى لا يكفى لتحرير العمال من الاستغلال، أنه يجب أيضاً أن يناضل العمال نضال سياسى ضد الرأسماليين، أن يتحدوا أكثر ليتمكنوا من الخلاص من هذا النظام. أن العمال لا يملكون فعلاً سوى بؤسهم وعبوديتهم ولن يخسروا شيئاً بالتخلص من الرأسمالية سوى هذا البؤس، لكنهم سيكسبون عالماً حراً لا يستغلهم فيه أحد ولا يضطرون فيه أن يخدموا حفنة من الرأسماليين وأن يكون كل عملهم ملكاً لهم.

يا عمال مصر اتحدوا لتتحرروا من الاستغلال